

العراق : ينبغي وضع حد للعنف – وينبغي توطيد سيادة القانون

تدين منظمة العفو الدولية استخدام المدنيين كورقة مساومة في الاضطرابات السياسية المتواصلة في العراق.

وقالت منظمة العفو الدولية إن "الهجمات التي تُشن على المدنيين تشكل انتهاكاً للقانون الدولي وربما جريمة ضد الإنسانية"، وأضافت بأن "الجماعات المسلحة يجب أن تطلق سراح جميع الرهائن الذين تحتجزهم وأن تمتنع عن خطف الناس أو مهاجمة المدنيين."

وتحتجز جماعة مسلحة تطلق على نفسها اسم "الجيش الإسلامي السري" ما لا يقل عن سبعة رهائن، بينهم ثلاثة هنود وثلاثة كينيين ومصري واحد. وقد هددت المجموعة بقطع رأس رهينة هندي واحد بحلول الساعة الثالثة من بعد ظهر الجمعة بتوقيت غرينيتش إلا إذا غادرت الشركة الكويتية التي يعمل فيها البلاد.

وخطفت مجموعة أخرى تُدعى "فرقة الإعدام التابعة للمقاومة العراقية" أربعة عمال أردنيين يوم الخميس. وأقسمت المجموعة باتخاذ "الإجراءات المناسبة" إذا لم تتوقف الشركة التي وظفتهم العمل مع الأمريكيين. وبحسب ما ورد تم خطف سائقي شاحنات اثنتين سوريين يعملان في الشركة ذاتها في اليوم نفسه. وأمسكت مجموعة متشددة أخرى يوم الخميس بسائق صومالي وهددت بقطع رأسه إلا إذا أوقف صاحب عمله الكويتي أعماله في العراق.

وتم إعدام رهينتين باكستانيين يوم الأربعاء بعد رفض صاحب عملهما الانسحاب.

وقُتل ما لا يقل عن TM شخصاً، أغلبيتهم من المدنيين، وأصيب العشرات بجروح في هجوم انتحاري وقع في بعقوبة يوم الأربعاء. وحصل الهجوم عندما اصطدم رجل يقود سيارة محملة بالمتفجرات بحشد من الناس. وكانوا يقفون في طابور لتقديم طلبات للحصول على وظيفة في مركز للشرطة في بعقوبة، الواقعة شمال بغداد. وكان ما لا يقل عن OM من القتلى مارين في المكان على متن حافلة.

كذلك لقي مئات المدنيين مصرعهم حتى الآن في هجمات مباشرة أو بلا تمييز شنتها الجماعات المسلحة. وأسر عشرات الرعايا الأجانب العاملين في العراق في الأشهر الأخيرة وأعدم ثمانية منهم على الأقل على أيدي الجماعات المسلحة. وتهدد المجموعات بإعدام جميع الرهائن إلا إذا انسحبت الشركات التي توظفهم، أو الدول التي ينتمون إليها، من العراق.

"وتجدد منظمة العفو الدولية دعوتها إلى الجماعات المسلحة للكف عن قتل المدنيين وشن هجمات بلا تمييز في مناطق مكتظة بالسكان واحترام المعايير الدنيا للقانون الإنساني الدولي والعدالة الإنسانية في أفعالها."

كذلك تحث المنظمة الجماعات المسلحة على الإقلاع فوراً عن خطف الرهائن، فضلاً عن تعذيبهم وإساءة معاملتهم أو قتلهم.

وينبغي على الحكومة العراقية المؤقتة أن تقدم المسؤولين عن هذا النوع من الهجمات إلى العدالة.

انتهى

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم:
+QQ OM TQNP RRSS

منظمة العفو الدولية : London WC1X 0DW .Easton St N. موقع الإنترنت : <http://www.amnesty.org>

وللاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : <http://news.amnesty.org>